

ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن الدولة المصرية حريصة على إحداث إصلاح اقتصادى شامل يضع مصر على الطريق السليم و يجعل الاقتصاد ينمو بكمال طاقته الكامنة لتوليد فرص عمل حقيقة و منتجة بما يساهم في تحسين مستوى معيشة المواطن المصرى. وقد أدت الإصلاحات المنفذة منذ العام الماضى إلى ظهور بوادر تعافى في عدد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى:

- ٤ تشير أحدث البيانات المبدئية الصادرة عن وزارة التخطيط إلى تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٪٩ خال الربيع الأخير من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٤٪١ الربيع السابق له، و مقابل نحو ٣٪٢ خال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ٥ إنخفاض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليحقق نحو ٥٪٩ خال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بـ ٥٪١١ خال الفترة المماثلة من العام المالى السابق.
- ٦ تزايد الاستثمار الأجنبى المباشر بشكل ملحوظ بنحو ٥٪٢٧ خال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل العام المالى السابق.
- ٧ تحسن عجز الميزان التجارى بنحو ٤٪٦ خال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقابل العام المالى السابق.
- ٨ تزايد التدفق الشهري من رصيد الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية ليحتل ٤٪١٤ من إجمالي الإستثمارات الحكومية مقابل نحو ١٪٠٠ فقط خال شهر يونيو ٢٠١٦.
- ٩ تطور إيجابى فى مؤشر مديرى المشتريات^١ والذى بلغ نحو ٤٨.٦ فى يوليو ٢٠١٧ (ولكنه لا يزال أقل من مستوى ٥٠٪١٠٤ مقابل ٥٠٪١١.٨ فى نوفمبر ٢٠١٦ قبل تحرير أسعار الصرف مدعاوماً بتزايد طلبات التصدير الجديدة).
- ١٠ ارتفاع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ٣٦ مليار دولار فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣١.٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. و تعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.
- ١١ استمر معدل البطالة في التراجع محققاً ٦٪١١.٩٨ خال الربيع الثاني من عام ٢٠١٧، مقابل ٥٪١٢.٥ خال نفس الفترة من العام السابق. وهو ما يعكس خلق نحو ٧٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً.

^١ يعكس مؤشر مديرى المشتريات تقييم نشاط القطاع الصناعي ويعتمد في الأساس على عدة مكونات في عملية التقييم ومنها؛ التطور في عدد الطلبات، حجم المخزون، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. وبعد المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعبر عن تقييم النشاط الاقتصادي بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحللين والمديرين.

٦) كما إنعكست الإصلاحات الأخيرة التي نفذتها الحكومة على عدد من مؤشرات الأداء المالي بشكل إيجابي لينخفض عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٩.٥% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦ (مسجلًا حوالى ٣٢٣.٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١١.٥% (٣١١.٠ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق، وذلك في ضوء تنامي الإيرادات وتنوعها لتحقيق معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢.١% للأول و٢٠.٢% للأخير. وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي لتحقيق معدل زيادة بلغ نحو ٣٢% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات غير الضريبية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢.١%， فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير الضريبية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ٥%. أما على جانب المصروفات، يظل الاهتمام بالإنفاق على بعد الاجتماعي جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث ارتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنسبة ٧.٦% ليحقق نحو ٤٣.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنسبة ١.٥% لتحقق نحو ٤١.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنسبة ٢٨.٥% محققاً ٦١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

ملخص لأهم تطورات مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى....

٧) وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي **للسبيولة المحلية** ليحقق ٣٩.٤% مسجلًا ٢٩٢٠.٢ مليار جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٣٩.٤% (٢٨٤٩.٦ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تسجيل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي قيمة موجبة للشهر الثاني على التوالي منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ قدرها ٦٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٦٩.٤ مليار جنيه في مايو ٢٠١٧. بينما حقق صافي الأصول المحلية ٣٠.٩% مسجلًا ٢٨٥٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٢٧٨٠.٢ (٢٧٨٠.٢ مليار جنيه) في مايو ٢٠١٧.

على نحو آخر، فقد واصل **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلًا ٣٣% في شهر يوليو ٢٠١٧ مقابل ٢٩.٨% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٤.٠% في يوليو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار ارتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلًا نحو ٤٢.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٧، و٤٠.٣% خلال يونيو ٢٠١٧، وقد بلغت الزيادة حوالى الضعف مقارنة بـ ١٨.٤% المعدل المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى في الارتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "المشروبات الكحولية والدخان"، و"الرعاية الصحية"، و"النقل والمواصلات"، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الملابس والاحذية". وقد ارتفع معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلًا نحو ٢٣.٣% مقارنة بـ ١٠% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٧ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقرارض لليلة واحدة دون تغير عند ١٨.٧٥٪ و ١٩.٧٥٪ على التوالى، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٩.٢٥٪، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٩.٢٥٪.

٤) بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٧.٩٪ من الناتج المحلي).

٥) حقق ميزان المدفوعات خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٧ فائضاً كلياً بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤.٤٪ من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً كلياً قدره ٣.٦ مليار دولار (-١.١٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، حيث حقق الميزان الجاري عجزاً قدره ١٣.٢ مليار دولار (-٥.٣٪ من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً أكبر قدره ١٥.٠ مليار دولار (-٤.٤٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. بينما سجل الحساب الرأسمالي والمالي صافى تدفقات للداخل بنحو ٢٤.٦ مليار دولار (٩.٩٪ من الناتج المحلي)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بنحو ١٤.٦ مليار دولار (٤.٢٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. وتتجدر الإشارة إلى أن صافى السهو والخطأ قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٥.٥ مليار دولار (-٠.٢٪ من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣.٢ مليار دولار (-٩.٠٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

٦) معدل نمو الناتج المحلي:

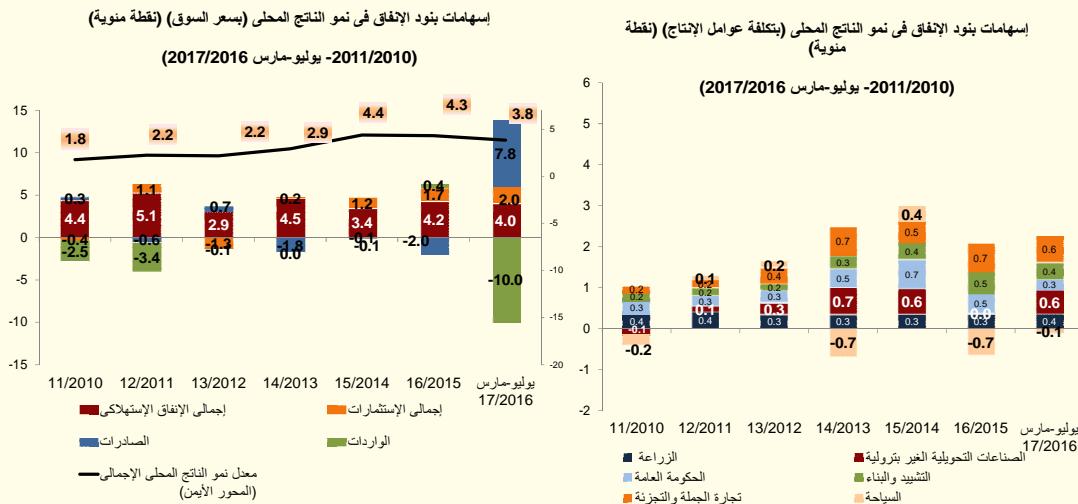
أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلي الإجمالي** قد حقق معدل نمو ٤.٣٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقارنة بنحو ٣.٦٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، بيسهام يقدر بنحو ٣٠ نقطة مؤوية، مقارنة بنحو ٤٤ نقطة مؤوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ١٠ نقطة مؤوية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقابل إسهام أقل قدره ٩٪ . نقطة مؤوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما أسهم صافى الصادرات بشكل إيجابي في معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٢٪ . نقطة مؤوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١٦ نقطة مؤوية خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ .

كما حقق **مؤشر إجمالي الإنتاج** معدل نمو ربع سنوى بنحو ١٥.١٪ ليسجل متوسط ١٨٩.٤ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره ٩.٧٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، مدفوعاً بشكل أساسى بمؤشر السياحة والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٦٪ ليسجل متوسط ١٨٦ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره ٥٪ . خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، ومؤشر الإنتاج الصناعى والذى حقق معدل نمو ربع سنوى بنحو ٤.٥٪ ليسجل متوسط ٢١٨.٣ نقطة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقارنة بمعدل نمو سلبي قدره ٠.١٪ خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ .

وتتجدر الإشارة إلى أن **الناتج المحلي الإجمالي** قد حقق معدل نمو ٣.٨٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مقارنة بنحو ٤.٢٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤.٤%， مقارنة بـ٥.٥% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ٣.٧ نقطة مؤوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٦.٤ نقطة مؤوية خلال فترة المقارنة). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٤.٢% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣.٦% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ٣.٠ نقطة مؤوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٤.٠ نقطة مؤوية خلال فترة المقارنة). كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء الإستثمارات، حيث حققت معدل نمو سنوي قدره ١٧.٠% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل معدل نمو يقدر بـ٦.٧% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ٢.٠ نقطة مؤوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٨.٠ نقطة مؤوية خلال فترة المقارنة).

على الجانب الآخر، حقق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسلالب في النمو بلغ ٢.١ نقطة مؤوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٥ نقطة مؤوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق الصادرات لنمو قدره ٤.٧٪ (معدل مساهمة بنحو ٨.٧ نقطة مؤوية، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ٢.٦ نقطة مؤوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي السابق). بينما ارتفعت الواردات بـ٤٧.٠٪ خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، لتحقق بذلك معدل مساهمة سلبي بلغ ١٠.٠ نقطة مؤوية، مقارنة بإسهام إيجابي يقدر بنحو ١٠.٠ نقطة مؤوية خلال فترة المقارنة.



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ثمانية قطاعات، على رأسها تجارة الجملة والتجزئة والذى حقق معدل نمو قدره ٤.٧٪ (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ٦.٠ نقطة مؤوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مؤوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). وقد حقق أيضًا قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو قدره ٤.٧٪ (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ٦.٠ نقطة مؤوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مؤوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو حقيقي قدره ٨.٥٪ (مساهمًا في معدل نمو الناتج المحلي بـ٤.٠ نقطة مؤوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٥.٥ نقطة مؤوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وحقق قطاع

الحكومة العامة معدل نمو حقيقى قدره ٢.٩% (مساهمًا فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٣٠ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٥٠.٥، نقطة مئوية خلال نفس فترة الدراسة من العام المالى السابق). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٤٠.٠ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع الأنشطة العقارية نمواً قدره ٤.٣% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٤٠.٠ نقطة مئوية). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ٩.٣% (مساهمًا فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٣٠.٠ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٢٠.٠ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع استخراج الغاز الطبيعي قد حقق معدل نمو قدره ٤٦% (مساهمًا فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٢٠.٠ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة (اسهام إيجابى لأول مرة منذ ٢٠١٣)، مقارنة بمساهمة قدرها ٧٠.٠ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٩.٦% من إجمالي الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما تراجع قطاع السياحة ليحقق نمواً سلبياً قدره ٦٧.٦%， وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبي بنحو ١٠.١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة سلبية قدرها ٦٠.٠ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

Ø حول تطورات أداء المالية العامة:

٦ تشير تطورات الأداء المالى للفترة يونيو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى تحسن المالية العامة؛ حيث تراجعت نسبة العجز الكلى للناتج المحلى الإجمالي لتحقق نحو ٩.٥% خلال فترة الدراسة (مسجلًا حوالي ٣٢٣.٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١١.٥% (٣١١.٠ مليار جنيه خلال يونيو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦). وذلك فى ضوء تحقيق الإيرادات معدل نمو أكبر من المصروفات ليحقق ٣٢.١% للأول و ٢٠.٢% للأخير.

العجز الكلى خلال يونيو- مايو ٢٠١٥	١٦٦١٥	العجز الكلى خلال يونيو- مايو ٢٠١٦	١٧١٦
٣١١.٠ مليار جنيه (١١.٥% من الناتج المحلى)		٣٢٣.٧ مليار جنيه (٩.٥% من الناتج المحلى)*	
الإيرادات		الإيرادات	
٣٥٦.٦ مليار جنيه (١٣.٢% من الناتج المحلى)	٤٧١.٠	٤٧١.٠ مليار جنيه (١٣.٨% من الناتج المحلى)	
المصروفات		المصروفات	
٦٥٤.٩ مليار جنيه (٢٤.٢% من الناتج المحلى)	٧٨٧.١	٧٨٧.١ مليار جنيه (٢٣.١% من الناتج المحلى)	

*تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخرًا لتصبح ٣٤٠.٧ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بدلاً من تقديرات سابقة بـ ٣٢٤.٦ مليار جنيه فى ضوء زيادة المكمش والتضخم عن التقديرات السابقة.

وفيما يلى شرح مفصل لأهم التطورات:

٦ على جانب الإيرادات،

حققت جملة الإيرادات نحو ٤٧١ مليار جنيه خلال الفترة يونيو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، لترتفع بنحو ١١٤.٤ مليار جنيه بنسبة ٣٢.١%， مقابل نحو ٣٥٦.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٣٥٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ٨٩.٤ مليار جنيه بنسبة ٣٣.٣% مقابل ٢٦٨.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما

التوزيع النسبي لهيكل الإيرادات الضريبية خلال الفترة يونيو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧



إرتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥ مليار جنيه بنسبة ٢٨,٤% لتتحقق ١١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٨٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية (وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي) لتحقق معدل زيادة بلغ ٣٢,٠%， وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٢٢,١% ومن مصلحة المبيعات بنحو ٥٢,٠%.

على جانب الإيرادات الضريبية

فقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية من كل من الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التي تم تطبيقها منذ بداية العام المالي الماضي وإستمرت في العام المالي الحالي.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢٧,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٣%) لتحقق ١٢٢,٥ مليار جنيه (٣,٦% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٣٤,٢% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء:

- ارتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٤,٤ مليار جنيه) بنسبة ١٩,٥% لتحقق نحو ٣٢,٥ مليار جنيه.
- ارتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ٧,٨ مليار جنيه) بنسبة ٦٣,٩% لتحقق ٢٠ مليار جنيه.
- ارتفاع المتحصلات من باقي الشركات (بنحو ١٠,٧ مليار جنيه) بنسبة ٣٢,١% لتحقق ٤٤ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤٧.١ مليار جنيه (بنسبة ٣٨.٢%) لتحقق نحو ١٧٠.٣ مليار جنيه (٥% من الناتج المحلي).

تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٧.٦% من إجمالي الإيرادات

ويرجع ذلك في الأساس في ضوء ارتفاع المدخرات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٦٦.١% لتحقق ٨٤.٦ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٣.٨% لتحقق نحو ١٦ مليار جنيه.
- الضرائب على السلع المحلية (سلع جدول ١) بنسبة ١٨.٨% لتحقق نحو ٤٩.٨ مليار جنيه.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١.٨ مليار جنيه (بنسبة ٧.١%) لتحقق ٢٦.٧ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلي).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٧.٥% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣.٨% لتحقق نحو ٢١.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

❸ وقد ارتفعت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٤.٥ مليار جنيه لتحقق ٢٣.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ١٩.٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

- إرتفعت الإيرادات غير الضريبية الأخرى بنحو ٢٧.٧ مليار جنيه بنسبة ٣٢.٧% لتحقق نحو ١١٢.٤ مليار جنيه خلال الفترة يونيو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ٨٤.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

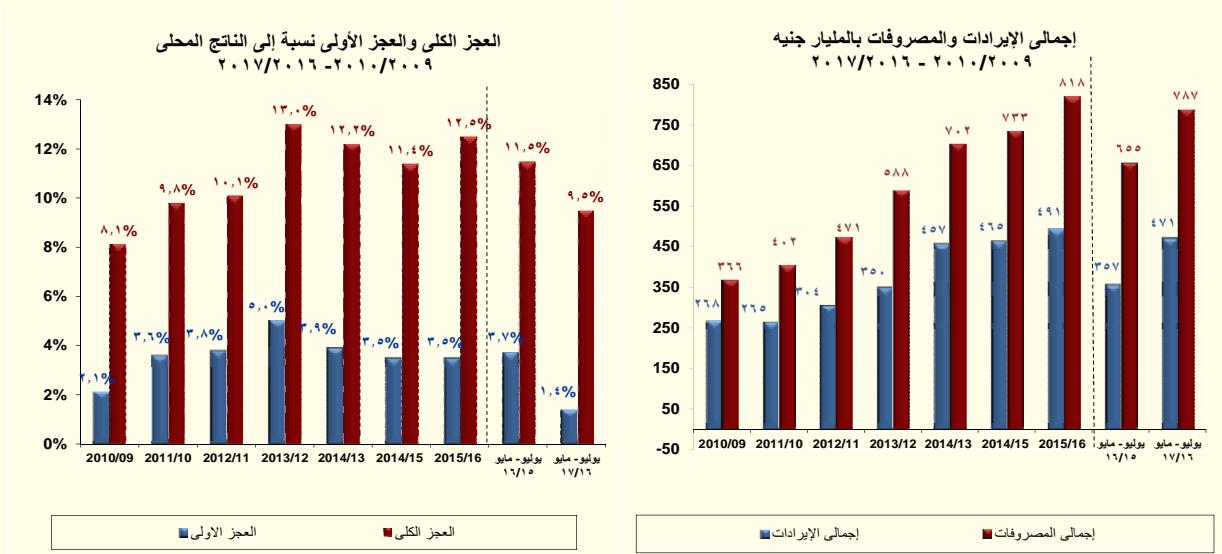
وقد حققت عوائد الملكية نحو ٧٠ مليار جنيه لترتفع بنحو ٢٢ مليار جنيه بنسبة ٤٥.٩% خلال الفترة يونيو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٤٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. حيث إرتفعت العوائد من الهيئات الاقتصادية بنحو ٣.٤ مليار جنيه (بنسبة ٧٥.٩%) لتحقق نحو ٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٤.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، كما إرتفعت عوائد الملكية الأخرى لتحقق ٦.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (في ضوء تحصيل إيرادات إضافية خلال فترة الدراسة من بيع ترددات الجيل الرابع لشركات المحمول الثلاثة العاملة في السوق المصري)، كما إرتفعت العوائد من قناة السويس بنحو ١٤ مليار جنيه (بنسبة ٦٤.٦%) لتحقق ٢٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٢.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، كما إرتفعت العوائد من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ١.١ مليار جنيه (بنسبة ٦٨.٣%) لتحقق ٢.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مما فاق الإنخفاض في العوائد المحصلة من البنك المركزي^٣ خلال شهر الدراسة.

وقد إرتفعت حصيلة بيع السلع والخدمات بنحو ٤.٧ مليار جنيه بنسبة ٢٣.٩% لتحقق نحو ٢٤.٤ مليار جنيه خلال الفترة يونيو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل نحو ١٩.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣.٨ مليار جنيه بنسبة ٢٦.٩% لتحقق ١٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٤.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).

- وسجلت الإيرادات المتنوعة نحو ١٥.٧ مليار جنيه لترتفع بنسبة بسيطة قدرها ٠.٧% خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

- وقد حققت المنح نحو ٦٠٠ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

^٣ يرجع الإنخفاض في أرباح الأسهم من البنك المركزي نتيجة لقيام البنك خلال فترة المقارنة بسداد جزء من الضرائب الخاصة بالعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ كدفعة مقدمة. وذلك على عكس المعتاد في ظهور الحصيلة الخاصة بكل عام في حسابات العام الذي يليه. مما أثر على ظهور أرباح الأسهم من البنك المركزي خلال الفترة محل الدراسة بقيمة أقل من فترة المقارنة، وأن هذا لا يؤثر على إيرادات البنك المركزي، حيث من المتوقع زيادة المحصل من البنك المركزي خلال الفترات القادمة.



*جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين إعتمادها.

٦ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد اجتماعي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٧٨٧.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٣.١% من الناتج المحلي) لترتفع بنحو ٢٠.٢% عن نفس الفترة من العام المالي السابق.

- زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٢٠.٨% لتبلغ نحو ١٩٠ مليار جنيه (٥.٦% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة.
- زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٣.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٥%) ليحقق نحو ٢٩.٩ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلي).
- زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٣١.٩% لتصل إلى ٢٧٧ مليار جنيه (٨.١% من الناتج المحلي).
- زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٣٩.٤ مليار جنيه (٥.٣% من الناتج المحلي)، بنسبة ٢٨.١% ليسجل ١٧٩.٧ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٤٠.٣ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ن إرتفاع الإنفاق على الدعم بنحو ٣٤.٦ مليار جنيه بنسبة ٤١.٦% محققاً نحو ١١٧.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨٣.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وتأتى تلك التطورات في ضوء تحقيق دعم المواد البترولية نحو ٣٨.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل عدم ورود تسوييات بترولية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بينما سجل دعم السلع التموينية نحو ٤٣.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤٠.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

نـ إرتفاع الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٧.٩ مليار جنيه بنسبة ١٦% ليحقق نحو ٥٧.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء زيادة الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٤.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

• زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٣.٦ مليار جنيه (٨% من الناتج المحلي) بنسبة نمو قدرها ٢٨.٥% ليسجل نحو ٦١.٢ مليار جنيه.

• وقد سجل الإنفاق على المصروفات الأخرى نحو ٤٩.٤ مليار جنيه (٤% من الناتج المحلي) لترتفع بنسبة ٦% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

تطورات الأداء المالي خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦

جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها. وقد أظهرت النتائج الختامية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٣٣٩.٥ مليون جنيه أو ما يعادل نحو ١٢.٥% من الناتج المحلي المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام المالي السابق ٢٧٩.٤ مليون جنيه ٢٠١٤/٢٠١٥ نحو ٢٧٩.٤ مليون جنيه أو ما يعادل ١١.٤% من الناتج المحلي. وباستبعاد المنح فإن عجز الموازنة يكون قد انخفض بنحو ٠.٢ نقاط مئوية مقارنة بالعام السابق.

وتجير بالذكر أن نتائج الأداء المالي لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث تحسن في أداء الإيرادات العامة والتي قد إرتفعت بنحو ٢٦.٣ مليار جنيه بنسبة ٥.٦% لتسجل ٤٩١.٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة، مقابل ٤٦٥.٢ مليار جنيه بالحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. وذلك في ضوء التحسن الملحوظ في الإيرادات الضريبية والتي قد إرتفعت بنحو ٤٦.٤ مليار جنيه بنسبة إرتفاع بلغت ١٥.٢%. كما بلغ نسبة المحقق الفعلى حوالي ٨٣.٤% منسوباً إلى المستهدف خلال نفس العام. وقد ساهم في إرتفاع الإيرادات الضريبية إرتفاع المحصل من كافة الأبواب الضريبية في ضوء الإصلاحات المالية والهيكلية التي قامت بها الحكومة خلال العام الماضي، وعلى رأسها إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ١١.٥% (٩١.٢% من المستهدف)، والمحصيله من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٣% (٧٦.٣% من المستهدف)، والمحصيله من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢٨.٥% (١٠٢.٥% من المستهدف)، والمحصيله من ضرائب الممتلكات بنحو ٣٢.٦% (٦٨% من المستهدف). أما بالنسبة للايرادات غير الضريبية فأن الحساب الختامي للموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ يوضح عدم الاعتماد في تمويل زيادات برامج الإنفاق العام على المنح الدولية التي تلقتها مصر والتي تراجعت خلال عام الدراسة إلى نحو ٣.٥ مليار جنيه، مقابل ٢٥ ملياراً عام ٢٠١٤/٢٠١٥، ٩٥ ملياراً عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى جانب المصروفات فقد ساعدت زيادة الإيرادات الضريبية في استيعاب ارتفاع جملة المصروفات العامة بنسبة ١١.٥% أي بزيادة ٨٤.٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٨١٧.٨ مليار جنيه مقابل نحو ٧٣٣.٣ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما يظل الاهتمام بالإنفاق على البعد الاجتماعي على رأس أولويات الحكومة حيث إرتفاع الإنفاق على برامج البعد الاجتماعي بصورة كبيرة خلال عام الدراسة لتستحوذ على نحو ٣٩٦ مليار جنيه تمثل نسبة ٤٩.٥% من حجم المصروفات ونسبة ٨٠.٦% من الإيرادات المحصلة، منها نحو ٤٣ مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة ٣.٣ مليار عن العام المالي السابق أى بنسبة نمو ٨.٥%， كما إرتفع دعم الكهرباء خلال عام الدراسة بنحو ٥ مليارات جنيه مقارنة بالعام المالي

٢٠١٤/٢٠١٥، وأيضاً ارتفع دعم التأمين الصحي والأدوية بنسبة ١٩.٧%， كما ارتفعت مساهمة الخزانة العامة في صناديق التأمينات والمعاشات بنسبة ٣٢.٣% خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، وقد بلغ المحوّل من الخزانة لبرامج تكافل وكراهة نحو ١.٧ مليار جنيه، كما ارتفعت مخصصات برامج تنسيط الصادرات بنسبة ٤٣%. وفي إطار اهتمام الدولة بالتنمية البشرية فقد بلغ الإنفاق على قطاع التعليم نحو ٩٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٥ بزيادة ٥٥.٥% عن العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، كما ارتفع الإنفاق العام على قطاع الصحة بنسبة ١٨% لتحقق ٤٤ مليار جنيه، كما تم ضخ نحو ٦٩ مليار جنيه استثمارات عامة بزيادة عن العام المالي السابق بنسبة ١٢% بهدف زيادة الإنفاق على البنية الأساسية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

٤ تطورات الدين العام:

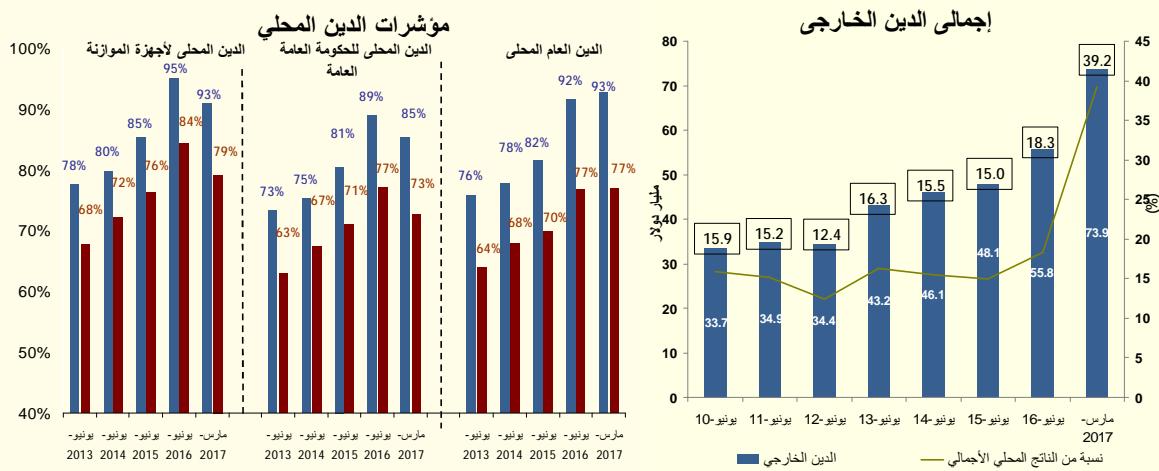
- بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٣٦٧٦ مليار جنيه في نهاية شهر مارس ٢٠١٧ (حوالى ١٠٢.٩% من الناتج المحلي).

- ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو ٣٠٩٧.٦ مليار جنيه (٩٠.٩% من الناتج المحلي) في نهاية شهر مارس ٢٠١٧، مقابل ٢٥٧٣ مليار جنيه (٩٥% من الناتج المحلي) في نهاية شهر يونيو ٢٠١٦.

تراجع الزيادة في معدلات الدين المحلي لأجهزة الموازنة بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، إلى العباء الإضافي الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالي لهذه الجهات.

- كما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي (حكومي وغير حكومي) حوالي ٧٣.٩ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٧ (٣٩.٢% من الناتج المحلي)، مقارنة بـ٥٥.٨ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٦.

- كما سجل إجمالي الدين العام الخارجي للحكومة ٣٢.٢ مليار دولار (١٧.١% من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ٤٤ مليار دولار (٨% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٦.



المصدر: وزارة المالية

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ٣٩.٤% مسجلاً ٢٩٢٠.٢ مليار جنيه في نهاية شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٣٩.٤% ٢٨٤٩.٦ (٢٠١٦ مليارات جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء تسجيل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي قيمة موجبة للشهر الثاني على التوالي منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ - قدرها ٦٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٦٩.٤ مليار جنيه في مايو ٢٠١٧. بينما حقق صافي الأصول المحلية ٣٠.٩% مسجلاً ٢٨٥٥.١ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بنحو ٣٠.٧% ٢٧٨٠.٢ (٢٧٨٠ مليارات جنيه) في مايو ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بشكل متباين ليسجل ١٩.٩% (محقاً ١٩٨٣.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٠.٩% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو السنوي بشكل متباين لصافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام أيضاً ليصل إلى ٥٩.٨% (ليحق ١٤٨.٧ مليار جنيه) خلال يونيو ٢٠١٧، مقابل ٧٢.٨% خلال الشهر السابق. وقد حقق معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من القطاع الخاص ٣٧.٩% ليصل إلى ٩٨٢.٠ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣٩% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك في ضوء انخفاض معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ٤٧.٣% (محقاً ٧٤٢.٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٥٠% خلال الشهر السابق. بينما حقق معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع العائلي ١٥.٧% (محقاً ٢٣٩.٧ مليار جنيه) خلال يونيو ٢٠١٧، مقابل ١٧.٢% خلال شهر السابق.

أما على الجانب الآخر، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية قيمة موجبة للشهر الثاني على التوالي - منذ شهر أكتوبر ٢٠١٥ - قدرها ٦٥.١ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٦٩.٤ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذي شهدته صافي الأصول الأجنبية للبنوك، ليسجل قيمة موجبة قدرها ٦١.٤ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٨١.٥ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١٧. كما سجل صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي قيمة موجبة قدرها ٣.٧ مليار جنيه خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٥٣.٥ مليار جنيه الشهر السابق.

أما على جانب الالتزامات، فقد استقر معدل النمو السنوى لأشباه النقود عند ٤٥.٣% محققاً ٢٢١٠.٩ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٢١٦٥.٣ مليار جنيه خلال الشهر السابق. حيث ارتفع تقريباً معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة الأجنبية والودائع الغير جارية بالعملة المحلية عند ٩٧.٧% (محقاً ١٥٠.٠ مليار جنيه) و ٢٦.٦% (محقاً ١٥١٦.٧ مليار جنيه) على التوالي خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٩٣.٨% و ٢٦.٢% خلال الشهر السابق. وقد سجل معدل النمو السنوى للودائع الغير جارية بالعملة الأجنبية ١٢١.٦% (محقاً ٥٤٤.٢ مليار جنيه) خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ١١٩.٥% خلال شهر السابق.

ارتفع معدل النمو السنوى لكمية النقود ليسجل نحو ٢٣.٨% (محقاً ٧٠٩.٣ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٣.٧% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوى للودائع الجارية بالعملة المحلية خلال يونيو ٢٠١٧ ليسجل ٢٩٠.٢% (٢٩٠.٢ مليار جنيه)، مقابل ٢٥.٢% خلال الشهر السابق.

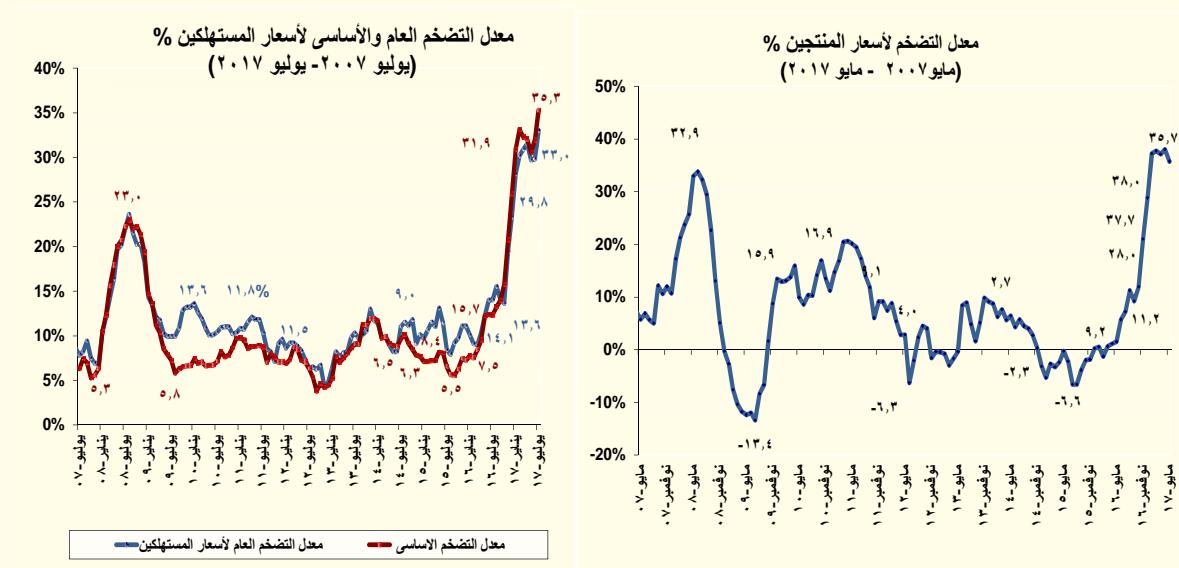
بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو السنوي للنقد المتداول خلال شهر يونيو ٢٠١٧ مسجلاً نحو ٢٠.٨٪ (٤١٩.١ مليار جنيه)، مقارنة بـ ٢٢.٨٪ خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد سجل معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) نحو ٤٤.٩٪ في نهاية أبريل ٢٠١٧ محققاً ٢٩١٨.٢ مليون جنيه، مقابل ٤٣٪ خلال مارس ٢٠١٧. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالى ٨٢.٧٪ في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الانتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ٥٧.٨٪ في نهاية أبريل ٢٠١٧ مسجلاً ١٣٦٥.٣ مليون جنيه، مقارنة بـ ٥٧٪ خلال مارس ٢٠١٧. وعلى الرغم من ذلك، فقد استقرت نسبة الإقراض إلى الودائع في نهاية أبريل ٢٠١٧ عند ٤٦.٨٪. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر مايو ويוניوب ٢٠١٧ لم تصدر بعد).

ارتفاع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ٣٦ مليار دولار في نهاية شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٣١.٣ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وتعد تلك القيمة أعلى رصيد تم تحقيقه منذ مارس عام ٢٠١١.

على نحو آخر، فقد واصل معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة مسجلاً ٣٣٪ في شهر يوليو ٢٠١٧ مقابل ٢٩.٨٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٧، ومقارنة بـ ١٤.٠٪ في يوليو ٢٠١٦. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء إستمرار ارتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ٤٢.٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، و ٤٠.٣٪ خلال يونيو ٢٠١٧، وقد بلغت الزيادة حوالى الضعف مقارنة بـ ١٨٪ المعدل المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٦. كما ساهمت معظم المجموعات الرئيسية الأخرى في الارتفاع المتحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ "المشروبات الكحولية والدخان" لتحقق نحو ٤٣.٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٣٣.٩٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٣٠٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٦، و"الرعاية الصحية" ليحقق نحو ٢١.٢٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ١٢.٧٪ خلال الشهر السابق، و"النقل والمواصلات" ليحقق نحو ٣٨.٨٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٢٥.٩٪ خلال الشهر السابق، ومقارن ٣.٨٪ في يوليو ٢٠١٦، و"المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" ليحقق نحو ٩.٩٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٧.٧٪، ومقارن ٢.١٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٦، و"الملابس والاحذية" لتحقق نحو ٣٠٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٧، مقابل ٢٩.٧٪ الشهر السابق، ومقارن ١٠.٨٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٦.

أما بالنسبة، لمتوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية، فقد ارتفع خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مسجلاً نحو ٢٣.٣٪ مقارنة بـ ٢٠٪ خلال العام المالى السابق.



Ø أما بالنسبة لمعدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية فقد ارتفع بشكل ملحوظ مسجلاً ٣.٢% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٠.٨% خلال الشهر السابق، ولكنه قد إنخفض مقارنة بإرتفاع الذروة البالغ ٤.٨% في شهر نوفمبر ٢٠١٦ (شهر تنفيذ الإجراءات الإصلاحية). حيث كان لقرار الحكومة في ٢٩ يونيو ٢٠١٧ زيادة أسعار المواد البترولية أثر ملحوظ على ارتفاع أسعار عدد من المجموعات الرئيسية بشكل غير مباشر - وفقاً لبيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - وعلى رأسها "الطعام والشراب" لتحقق نحو ٥.٢% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٠.٦% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١.٠% خلال يونيو ٢٠١٦، و"النقل والمواصلات" لتحقق ١٠.٧% خلال شهر الدراسة مقارنة بمستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق، و"الرعاية الصحية" لتحقق ٧.٦% خلال شهر الدراسة مقارنة بمستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق، و"المشروبات الكحولية والدخان" لترتفع بنحو ٨.١%， مقارنة بمستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق،

Ø وأخيراً، فقد حقق معدل التضخم السنوي الأساسي لأسعار المستهلكين **Core Inflation**، الذي يصدره البنك المركزي المصري نحو ٣٥.٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ٣١.٩٥% خلال يونيو ٢٠١٧، ومقارنة بـ١٢.٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم الأساسي السنوي خلال العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٤٠.٤%， مقابل ٤٠.٠% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. في حين حقق معدل التضخم الأساسي الشهري نحو ٢.٨% خلال شهر الدراسة مقابل ١.٨% خلال الشهر السابق.

Ø قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٧ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراب لليلة واحدة دون تغيير عند ١٨.٧٥%، و١٩.٧٥% على التوالي، وكذلك الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٩.٢٥%， وسعر الإنتمان والخصم عند مستوى ١٩.٢٥%.

٤/ يعكس معدل التضخم الأساسي التغير في الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحددة أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسلع المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفواكه).

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ٢٢ أغسطس ٢٠١٧ بربط ودائع بقيمة ١٠ مليار جنيه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٩.٢٥%， وذلك في إطار تعديل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ١.٧٪ ليسجل ٧٠٥.٦ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٦٩٣.٥ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٢٪ ليحقق ١٣٤١٩.٣٨ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق في نهاية يونيو ٢٠١٦ والذي بلغ ١٣٣٩٥.٨١ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٧٪ ليحقق ٦٩٩.٥٣ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ٦٤٩.٤٢ نقطة في نهاية يونيو ٢٠١٦.

٤ قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفويعات فائض في الميزان الكلي بلغ نحو ١١ مليار دولار (٤.٤٪ من الناتج المحلي) خلال الفترة يونيو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل عجز قدره ٣.٦ مليار دولار (١.١٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفق للداخل، بالإضافة إلى التحسن في الميزان التجارى مما حد من أثر التراجع الذى شهدته الميزان الخدمي. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التي شهدتها ميزان المدفويعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

٤ تسجيل الميزان الجارى عجزاً قدره ١٣.٢ مليار دولار (٣.٥٪ من الناتج المحلي) خلال الفترة يونيو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٥.٠ مليار دولار (٤.٤٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسى فى ضوء تحسن الميزان التجارى مما فاق تراجع الميزان الخدمي وميزان دخل الاستثمار، وذلك على النحو التالى:

- انخفض عجز الميزان التجارى ليصل إلى ٢٧.٠ مليار دولار (-١٠.٨٪ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ٢٩.٨ مليار دولار (-٨.٧٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. وتأتى تلك التطورات في ضوء ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بنحو ١٩.٣٪ لتحقق ١٦.٠ مليار دولار خلال الفترة يونيو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل نحو ١٣.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لارتفاع حصيلة الصادرات الغير بترولية لتصل إلى ١١.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٩.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة. بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية لتصل إلى ٤.٧ مليارات دولار في فترة الدراسة مقارنة بـ ٤.٤ مليارات دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك بالتزامن مع تراجع المدفويعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٠.٥٪ لتحقق ٤٣.٠ مليارات دولار خلال الفترة يونيو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابل ٤٣.٣ مليارات دولار خلال فترة المقارنة.

- تراجع الميزان الخدمي بنحو ١٨.٧٪ ليحقق فائض قدره ٤.٥ مليار دولار (١.٨٪ من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٥.٥ مليار دولار (١.٦٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ٨٪ لتصل إلى ١١.٥ مليار دولار خلال الفترة يونيو- مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقابلة بـ ١٢.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة مدفوعاً بتراجع الإيرادات السياحية لتسجل ٢.٨ مليارات دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٣.٣ مليارات دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالي السياحية لتصل إلى ٣٣.٤ مليون ليلة.

خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٥.١ مليون ليلة خلال فترة المقارنة. وقد تراجعت متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ٤.٢% لأنخفاض الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ١.٧% وانخفاض قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة أمام الدولار بمعدل ١.٦%.

- ارتفعت التحويلات الواردة بشكل طفيف خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ١٢.٦ مليار دولار، مقارنة بـ١٢.٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة - وذلك لارتفاع صافي التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٢.٥ مليار دولار، مقارنة بـ١٢.٣ مليار دولار نتيجة لارتفاع الطفيف في تحويلات المصريين بالخارج بمعدل ٠.٣%. كما ارتفعت صافي التحويلات الرسمية لتصل إلى ٨٢.٥ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٦٠.٧ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

٦ شهد الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٢٤.٦ مليار دولار (٩.٩% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ١٤.٦ مليار دولار (٤.٤% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، ويأتي ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٧ ليسجل ٦.٦ مليار دولار (٢.٦% من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٥.٥ مليار دولار (١.٧% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء تحقيق الاستثمارات في قطاع البترول صافي تدفق للداخل قدره ٣.٣ مليار دولار، مقابل ١.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفقات للداخل بنحو ٧.٨ مليار دولار (٣.١% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بحوالى ١.٥ مليار دولار (-٤.٠% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، ويرجع ذلك في ضوء ارتفاع استثمارات الأجانب في البورصة المصرية لتسجل صافي مشتريات قدره ٣.٠ مليار دولار، وزيادة استثمارات الأجانب في أدون الخزانة المصرية لتسجل صافي مشتريات قدره ٣.٤ مليار دولار، وذلك على الرغم من سداد سندات قيمتها ١ مليار دولار استحقت خلال فترة الدراسة، مما يؤكد الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على سداد التزاماته الخارجية وقت استحقاقها.

- ارتفاع صافي الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ١٠.٣٤ مليار دولار (٤.١% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١٠.٢٦ مليار دولار (٣.٠% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. كما حققت تسهيلات الموردين متوسطة الأجل صافي تدفق للداخل بنحو ٠.٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل ٠.٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الخصوم الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ٨.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٩.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

- ارتفاع صافي التغير على التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي ليحقق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٧.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤.٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

٦ سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٥٠.٥ مليون دولار (-٢.٠% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٧، مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٣.٢ مليار دولار (-٩.٠% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام الماضي.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنصورة، فقد ارتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٦١٪ ليصل إلى ٥٣٠ مليون سائح خلال شهر يونيو ٢٠١٧، مقابل ٣٣٠ مليون سائح خلال نفس الشهر من العام السابق. كما ارتفع عدد الليالي السياحية بنحو ٦٧٪ ليصل إلى ٤٤ مليون ليلة خلال شهر يونيو ٢٠١٧ ، مقابل ٤٠ مليون ليلة خلال شهر يونيو ٢٠١٦ .